

مؤسسات إعلامية ألمانية تنضم إلى خدمة فيسبوك الإخبارية

أي محتوى إخباري في أستراليا وذلك بعد "محادثة ناجحة مع الحكومة"، بحسب وسائل إعلام محلية. من جهتها قالت فيسبوك في بيان الأربعاء إنه "منذ ستة أشهر علمنا أنه قد يتم إجبارنا على تنفيذ هذا القانون الذي تناقشنا حوله مع الحكومة الاسترالية على مدار ثلاث سنوات في محاولة لتوضيح سبب عدم صلاحية هذا القانون المقترح وغير المعدل".

وتابعت "لم نتعامل مع القرار باستخفاف، ولكن عندما صدر كان علينا اتخاذ إجراء سريع، إذ أنه من الضروري قانونياً القيام بذلك قبل أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ، ولكننا أخطانا في جانب الإفراط في تنفيذ هذا الإجراء".

وأشارت إلى أنه أثناء تنفيذ الإجراء الذي اتخذته الموقع "تم حظر بعض المحتوى عن غير قصد، ولكن لحسن الحظ تم استرجاع الكثير منه سريعاً".

وترى فيسبوك أن "هناك قضايا جدياً بشأن الاضطراب الذي أحدثته الإنترنت في صناعة الأخبار، ما جعل وسائل الإعلام تتجه نحو حل هذه القضايا بطريقة تجعل شركات التكنولوجيا المسؤولة وتحافظ على استدامة الصحافة".

وأضافت أن "التسوية الجديدة يجب أن تستند إلى حقائق عن كيفية تقييم الأخبار عبر الإنترنت، وليس عن طريق كيفية تدفق الأخبار والمعلومات".

ويعيش الناشرون الصحفيون أزمة كبيرة بسبب تضائل الإيرادات الاعلانية التي استحوذت عمالقة القطاع الرقمي على السواد الأعظم منها وهي تبث مقالاتها من دون أي مقابل. وتفاقم الوضع مع جائحة كوفيد - 19 التي سدّدت ضربة قوية للسوق الاعلانية.

بينها مجموعة "أكسيل سبرينغر" ناشرة صحيفة "بيلد" الأوسع انتشاراً في ألمانيا والتي رفضت الانضمام للمشروع. وقال ناطق باسم المجموعة "ثمة إشكالية في أن تحاول منصة أن تصبح وسيلة إعلامية إخبارية وتخصص لبعض الناشرين تمويلاً ضئيلاً للغاية". وأضاف "نحن نؤيد إقرار حق نشر أوروبي يتيح لجميع الناشرين بطريقة شفافة تلقي تمويل منصف". بدوره، وصف دوق أخبار فيسبوك بأنها "تعاون طويل الأمد".



جيسبر دوب
نضع روابط لرواح
الناشرين على فيسبوك
وليس المحتوى

وأضاف "نعتمد أن الأمر سيستغرق عدة سنوات قبل أن يكون المنتج جيداً حقاً". وتم إطلاق أخبار فيسبوك في الولايات المتحدة قبل عام وتم نشرها مؤخراً في بريطانيا أيضاً.

وفى أستراليا وافقت فيسبوك الأسبوع الماضي على دعم الناشرين بعد معركة صعبة مع الحكومة حول الدفع مقابل المحتوى.

ودفع الخلاف فيسبوك إلى حظر محتوى الأخبار من منصتها لفترة وجيزة. وأدركت فيسبوك جيداً أن أخطار العالم أجمعته إلى معركتها مع أستراليا وستقوم العديد من الدول باتخاذ خطوة مماثلة، لذلك حاولت بكل الطرق عرقلة القانون لكن دون جدوى. ورفعت فيسبوك الجمعة الحظر الذي فرضته قبل أسبوع على مشاهدة ونشر

برلين - أعلنت شركة فيسبوك الإثنين إطلاق منصتها الإخبارية "فيسبوك نيوز" في ألمانيا اعتباراً من مايو، وستستبدل من خلالها مقالات من حوالي مئة وسيلة إعلامية محلية وافقت على العرض المالي المقدم من الشبكة العملاقة.

وقال جيسبر دوب مدير الشركة الإخبارية في أوروبا الإثنين خلال مؤتمر صحافي عبر الإنترنت "سنستثمر حوالي مليار دولار في المحتوى الإخباري لفيسبوك على مستوى العالم على مدار السنوات الثلاث المقبلة، أخبار فيسبوك في ألمانيا جزء من ذلك". ولم يذكر دوب على وجه التحديد المبلغ الذي سيُدفع للناشرين.

وترتكز الخدمة التي أطلقت نهاية 2019 في الولايات المتحدة، ثم نهاية يناير في بريطانيا، على شريط إخباري مؤلف حصراً من محتويات لناشرين صحافيين يتلقون تمويلاً مباشراً من فيسبوك.

ومع هذا المشروع، تظهر المجموعة رغبتها في الترويج للصحافة والتصدي للاتهامات الموجهة لها بالتكسب في مواجهة التضييق الإعلامي.

ودخل ناشرون في شراكة مع فيسبوك حتى يتمكنوا من الحصول على مقابل للمحتوى المرتبط بالموقع. ولا يتطلب الأمر إنتاج محتوى مخصص لفيسبوك. وأوضح دوب "المهم هنا هو أن المحتوى نفسه لا ينتهي به المطاف على فيسبوك، لكننا نضع روابط لعروض الناشرين".

ووفقاً لموقع فيسبوك يشمل الشركاء حتى الآن مجلة "دير شبيغل" الإخبارية الألمانية ومجموعة "فونكس" الألمانية الإعلامية ودار نشر "جرورنبار" في هامبورغ والتي تنتمي إلى مؤسسة "بيرتلسمان". غير أن الخدمة ستفتقر للمحتوى المقدم من مؤسسات كبرى

«جائزة ترصية» من غوغل للتلفزيون المصري مقابل المحتوى

تطوير ماسبيرو يضعه في موقف تفاوض قوي مع غوغل



المحتوى الجيد يضمن العائدات المالية

التكنولوجيا غوغل وفيسبوك ودفع مبالغ تساهم بالفعل في خروج وسائل الإعلام المصرية من أزمتها، أسوة بما حدث في الدول الأخرى، وتستوجب الخطوة أيضاً دفعة قوية من قبل الحكومة للضغط على عمالقة الإنترنت في هذا الصدد.

وتحدثت صحف مصرية في نوفمبر الماضي، عن طرح الحكومة المصرية لمشروع قانون يسمح بفرض ضريبة على الإعلانات التجارية التي تبث على فيسبوك وغوغل وتويتر وإنستغرام، إلا أن المشروع بقي حديثاً فقط ولم يتم تقديم أي مقترح بشكل رسمي للبرلمان.

ولا يختلف الأمر كثيراً في مصر عنه في الدول العربية، حيث تغيب التشريعات التي تهمي المحتوى الإعلامي من استغلال منصات التواصل الاجتماعي دون مقابل. ففي حين تخضع إعلانات فيسبوك الخاصة بحسابات الأفراد لضرائب القيمة المضافة، فإن الأفراد لضرائب القيمة المضافة، فإن الشبكة الاجتماعية الأكبر في العالم لا تتحمل أي نفقات للدول عن مدخلها من الإعلانات داخل العالم العربي.

ولعل من أبرز المشاكل الأخرى التي يواجهها قطاع المحتوى في العالم العربي هي غياب حقوق الملكية الفكرية، وضياع حقوق أصحابها، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.

وتكثف رئيس هيئة الإعلام عن سرقة معظم الأرقام الخاصة بالتلفزيون المصري لصالح عدد من الشركات، وتم استرجاع 1100 فيلم، من إجمالي 2700 فيلم وذلك بعد اللجوء إلى حقوق الملكية الفكرية.

وأفاد بأن أبرز الأفلام التي تم استردادها هي "أفلام عبد الحليم حافظ ومحمد عبد الوهاب وليلى مراد وإسماعيل ياسين".

وقد تقدمت النائبة فاطمة سليم، عضو مجلس النواب المصري، في يناير الماضي، بسؤال لوزير الدولة للإعلام أسامة هيكل، عن حقيقة بيع أرشيف التلفزيون المصري حصرياً لمنصة "واتش إيت" بالأمس المباشر دون مناقشات أو طرحها للمنافسة بفرض متساوية وهو أمر يستدعي التوقف وإعادة النظر. وطالبت سليم بكشف حقائق هذه الصفقة "لئلا تفقد الدولة المصرية تراثها وتاريخها الثقافي والإبداعي، وتعود إلى الوراء في سلسلة جديدة من الخصخصة والاحتكار لشركات وأصول بعينها"، ودعت إلى إعادة البرلمان بأعمال تطوير وهيكله التلفزيوني المصري حتى يكون وحدة اقتصادية وتنويرية ناجحة.

وأطلقت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية (خاصةً منصة "وتش إيت" الرقمية المدفوعة عام 2019 وحصلت بموجبها على حقوق عرض حصري لأكثر من نصف المحتوى الدرامي المرفوض خلال شهر رمضان. وقد أعلنت عن شراء جميع الأعمال الفنية والأفلام المصرية الكلاسيكية من التلفزيون الرسمي للدولة.

حصلت شركة غوغل على حقوق حصرية لمحتوى التلفزيون المصري مقابل مبلغ مالي يعتبر متواضعاً، لكن من شأنه أن يساهم بجزء من عملية تطوير التلفزيون الرسمي وتسييد نفقاته الكبيرة، إضافة إلى ضمان حقه في استثمار المحتوى الخاص به حتى في حال تداوله من قبل مستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي.

القاهرة - وقعت الهيئة الوطنية للإعلام في مصر عقداً مع شركة غوغل للحصول على الحقوق الحصرية، للمحتوى الخاص باتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري من مقاطع فيديو متعلقة بالدراما والرياضة، ما من شأنه أن يساهم بجزء بسيط في دعم خطة تطوير التلفزيون المصري التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة.

وأكد حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام خلال كلمته أمام لجنة الإعلام بمجلس النواب، لمناقشة خطة تطوير ماسبيرو، أن هذا العقد يساهم في رفع من الموارد حيث يصل عائد ما تحصل عليه الهيئة شهرياً من غوغل نتيجة نشر مقاطع الفيديو التابعة للتلفزيون المصري إلى ما بين 100 ألف و200 ألف دولار.

ولا يعتبر هذا المبلغ كبيراً مقارنة بحجم النفقات التي تستوجبها عملية الإنتاج التلفزيوني وبالنسبة إلى الاتفاقيات التي أبرمتها شركة غوغل مع مؤسسات إعلامية محلية في دول غربية مثل فرنسا أو أستراليا ومؤخراً وبلغت ملايين الدولارات، وهي في طور النمو والانتشار في دول أخرى مثل بريطانيا وكندا وتأثير الضغط الحكومي وإجبار شركات الإنترنت على الدفع مقابل انقاعها بالمحتوى، ولاسيما بعد الأزمة التي تسبب فيها وباء كورونا لوسائل الإعلام في العالم.

وتحدثت الهيئة عن بعض الأمور حول الديون المترتبة، وقالت إنه منذ صدور قانون الهيئات الإعلامية الثلاث، وحلت الهيئة الوطنية للإعلام محل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، لم تتم زيادة المخصص المالي الشهري المتاح من وزارة المالية وهو 220 مليون جنيه (13.954 مليون دولار) منذ عام 2013 تتفق في الصرف على الأجور التي يتم صرفها شهرياً بانتظام للعاملين ودون تأخير.

ويرى متابعون أن المسؤولين في مصر يحتاجون إلى إعادة التفكير في طريقة تسيير ماسبيرو بدلاً من اعتباره عبئاً ثقيلاً على الحكومة، ومنحه مساحة كبيرة من الحرية على صعيد المحتوى والشكل، والنظر إلى قضايا وهموم الشارع المصري، إذ لا يكفي الاعتماد على نجوم الإعلام والفن والبرامج الترفيهية لاستعادة التلفزيون مكانته، وقد تم بالفعل اللجوء إلى هذا الخيار أكثر من مرة دون أن يكون فعالاً.

ومن شأن تطوير محتوى التلفزيون المصري واستعادة الجمهور الذي هجره إلى القنوات الخاصة أو العربية المنافسة، أن يضع ماسبيرو في موقف أقوى لإعادة المفاوضات مع شركات

غير أن اتفاقية غوغل مع التلفزيون المصري تساهم في ضمان حقه في استثمار المحتوى الخاص به حتى في حال تداوله من قبل مستخدمين على مواقع التواصل الاجتماعي، لتذهب العائدات إلى هيئة الإعلام وترجع ضمن خطة التطوير.

وأوضح زين، أن أي مادة تابعة للتلفزيون المصري ويتم نشرها الآن من أي شخص على مواقع التواصل الاجتماعي، فلا يحصل على أرباح من غوغل ولكن يتم تحويلها إلى حساب الهيئة الوطنية. وأشار إلى أنه تم وضع خطة لتطوير

تستهدف 10 قنوات على الأقل من إجمالي 21 قناة تابعة للهيئة، وتتضمن الخطة تطوير القناة الأولى والثانية والفنية والقنوات الرياضية والدراما، والسينما وتخصيص قناة للطفل. وأشار إلى أن وجود قناة للطفل تهدف إلى مواجهة

حسين زين
تم وضع خطة للتطوير
تستهدف عشر قنوات
على الأقل

حسين زين
تم وضع خطة للتطوير
تستهدف عشر قنوات
على الأقل

حسين زين
تم وضع خطة للتطوير
تستهدف عشر قنوات
على الأقل

الصين تستغل قيود كورونا للتضييق على مراسلي الإعلام الأجنبي

أميركية لمغادرة الصين خلال النصف الأول من عام 2020.

كما غادر مراسلان أستراليان الصين بعد أن استهدفتهما السلطات الأمنية. بينما تم توقيف مذيع أخبار أسترالية صينية المولد رسمياً بعد ستة أشهر من الاحتجاج للاشتباه في قيامها بنقل أسرار الدولة بشكل غير قانوني إلى الخارج.

نادي المراسلين الأجانب في الصين: الصحفيون استخدموا أيضاً كـ "أدوات" في الخلافات الدبلوماسية الصينية

وأعرب نادي المراسلين عن "خيبة أمل" إزاء تدهور الحريات الإعلامية بصورة كبيرة في الصين خلال عام 2020. وفي ما يتعلق بدورة الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين المقررة عام 2022.

وطالب النادي الحكومة الصينية بإتاحة المجال للصحافيين الأجانب للقيام بعملهم دون قيود.

المراسلين من الوصول إلى المناطق الحساسة، وهددتهم بالجرم الصحي القسري. كما تم استخدام قيود التأشيرات للضغط على الإعلام.

وتم منع ما لا يقل عن 13 مراسلاً من الحصول على أوراق اعتماد صحافية صالحة لمدة 6 أشهر أو أقل، علماً أنه من العادة أن يحصل المراسلون الأجانب المقيمون في بكين على تأشيرات لمدة عام ويجب عليهم تجديدها سنوياً.

وقال النادي إن الصحافيين استخدموا أيضاً كـ "أدوات" في الخلافات الدبلوماسية الصينية.

وتوصل الاستطلاع إلى أن الصحافيين من الدول التي تربطها علاقات متوترة مع الصين شعروا بالضغط من السلطات الصينية بصورة أكبر.

وذكر التقرير أن الصحافيين الذين يكتبون من شينغ يانغ حيث تنهم بكين بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان واجهوا مضايقات شديدة بشكل خاص.

وفي أكبر موجة نزوح منذ مذبحه الميدان السماوي عام 1989 اضطرت ما لا يقل عن 18 صحافياً من ثلاث وسائل إعلامية

هونغ كونغ - قال نادي المراسلين الأجانب في الصين إن السلطات الصينية تقمع بصورة متزايدة عمل الصحافيين الأجانب وإن ظروف العمل أصبحت أشد صعوبة.

وقال النادي إن استطلاعها السنوي أظهر لعام الثالث على التوالي أنه لا يوجد أي صحافي يعتقد أن ظروف عمله تحسنت.

وأضاف أنه بدلاً من ذلك قامت السلطات الصينية باستخدام جميع الوسائل المتاحة لترهيب ومضايقة الصحافيين، حيث يتم استعمال القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كورونا كذريعة لتقييد عمل الأجانب منهم بصورة أكبر أو منعهم من الدخول تماماً.

وجاء في تقرير النادي أن "كل أنوع الدولة بما في ذلك أنظمة المراقبة التي تم إدخالها للحد من فايروس كورونا استخدمت لمضايقة وترهيب الصحافيين الأجانب وزملائهم الصينيين، وأولئك الذين سعت الصحافة الأجنبية لإجراء مقابلات معهم".

وأضاف أن السلطات أشارت إلى مخاوف تتعلق بالصحة العامة لمنع



التغطية ممنوعة